

مراحل تطور قطاع الاتصالات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1918 - 2020

مر تطور قطاع الاتصالات والبريد في المملكة الأردنية الهاشمية بعدة مراحل منذ عهد الدولة العثمانية مروراً بتأسيس أمانة شرق الأردن ومن ثم الدولة الحديثة وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الدول المتقدمة والحديثة وتعتبر الخدمات البريدية من أوائل خدمات البنية التحتية التأسيسية للدولة الأردنية وذلك لحاجة المؤسسين والمؤسسات إلى الاتصالات والمراسلات لعدة جهات لذلك البريد كخدمة كان موجوداً منذ بداية الدولة الأردنية حيث بدأت خدمة البريد والبرق والهاتف في الأردن بصورة رسمية مع قيام أول حكومة عُرفت باسم (مجلس النظار) وكان ذلك عام 1921 والتي من أبرز محطاتها ما يلي :

في عام 1918 كانت الخدمة في عهد الدولة العثمانية خدمة بسيطة وبدائية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وقد كانت تؤدي بالوسائل المتوفرة في ذلك الوقت وأبرزها النقل على الجياد والعربات.

في عام 1921 تم إنشاء دائرة البرق والبريد والتي تولت تقديم خدمات التلغراف والبريد لإمارة شرق الأردن. كما تم البدء بتنظيم وتطوير الخدمات البريدية بعد قيام أول حكومة في نيسان باعتبار مرفق البريد من أهم المرافق الهامة في الدولة وتم إنشاء بناية خاصة لمكتب البريد وكان أول هذه المكاتب هو مكتب بريد السلط وامتدت

بعد ذلك لتشمل المدن الرئيسية في الأمانة ومن ثم أنشئت (دائرة البريد) والتي ضمت في البداية (8) مكاتب بريدية، وتم ربطها بالشبكة الهاتفية وزودت بعضها بالأجهزة والآلات المبرقة التي تعمل على طريقة مورس القديمة وطُبِّقت آنذاك القوانين والقواعد والتعليمات التي كان معمولاً بها في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، بعد إجراء بعض التعديلات الضرورية لاحقاً التي تتماشى مع النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية للبلاد حيث صدرت الأنظمة الخاصة بالبريد والطرود والحوالات والأذون البريدية.

في عام 1925 تم إحداث أول قانون شعب للبريد في مراكز النواحي.

في عام 1926 صدر قانون تشميل اتفاقية استوكهلم المتعلقة بالبريد على أمانة شرق الأردن والذي أعلن التزام الأردن بالانضمام إلى اتحاد البريد العالمي لما من شأن هذه العضوية تحقيق العديد من المنافع لدولة الأردنية والتي تمثلت بالتسهيلات التي تلتاقها مصلحة البرق والبريد والهاتف في معاملاتها وعلاقتها مع البلاد الأجنبية.

في عام 1930 قامت شركة الاتصالات البريطانية (شركة الكيبل والاتصالات اللاسلكية) بمساعدة دائرة البرق والبريد في تطوير خدمات الاتصالات والروابط الدولية. وقد استمر التعاون مع شركة الكيبل والاتصالات اللاسلكية لما يقرب أربعة عقود.

بتاريخ 6 آب 1939 أصبحت مصلحة البرق والبريد والهاتف وزارة أطلق عليها اسم (وزارة المواصلات) وكان ذلك في الوزارة الثانية التي شكلها دولة المرحوم توفيق أبو الهدى، وكان أول وزير لها هو (علي باشا الكايد) ويظهر في تسلسل تشكيلات الوزارات المتعاقبة التسمية المتعارف عليها هي (وزارة المواصلات) إلا أنه في عدة مرات تغيرت هذه التسمية إلى وزارة البريد والبرق وقد عملت هذه الوزارة على مواكبة التقدم والتطور في مجال البريد والاتصالات .

وخلال الفترة 1939 - 1949 افتتحت مكاتب بريدية جديدة ومدت إليها شبكات هاتفية، كما تم تأسيس عشر شعب بريدية، وفي نفس الوقت تحولت الخدمة الهاتفية من مقاسم مغنيتو إلى خدمة نصف الية.

بتاريخ 1947/5/16 أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية عضواً في اتحاد البريد العالمي.

في عام 1955 صدر قانون البريد والتوفير البريدي وتعديلاته رقم (12) والذي الغى قانون الخدمات البريدية رقم (26) وكان من أبرز مواد الماده رقم 7/ب والتي اعطت مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير الحق بالسماح لأي شخص طبيعي او اعتباري القيام بأي من الخدمات البريدية المنصوص عليها في الفقرتين (أ،ب) من المادة (4) من ذات القانون وبالشروط التي يحددها الوزير ووفقاً للاتفاق بين الوزارة والشخص المعني.

في عام 1958 صدر قانون (14) والذي نص على أحداث وكالات للبريد والبرق والهاتف في بعض القرى والذي الغى قانون 1925م والذي دعا في مادته الثانية الى فتح وكالات للبريد في القرى والأماكن التي يرى وزير المواصلات ان من المستحسن فتحها فيها.

في عام 1961 تم تشغيل أول مقسم آلي في عمان بسعة تقريبية وصلت إلى 5000 خط.

في عام 1966 تم إنهاء التعاون مع شركة الاتصالات البريطانية (شركة الكيبل والاتصالات اللاسلكية)، وأوكلت المسؤوليات إلى وزارة المواصلات.

في عام 1971 تم إنشاء مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي تملكها الحكومة حيث تولت تأمين الاتصالات السلكية واللاسلكية الأرضية منها والفضائية للبلاد وتنظيمها.

في عام 1972 انفصلت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية عن الوزارة وبقيت الخدمات البريدية من مسؤولية الوزارة بالإضافة إلى خدمات البرق والهاتف بالنيابة عن مؤسسة الاتصالات حيث كانت الاتصالات الهاتفية تدار من قبل المكاتب البريدية ومن خلال مقاسم هاتفية لمدة 24 ساعة.

في عام 1975 صدر قانون رقم 26 والذي سمي بقانون الخدمات البريدية، حيث نصت المادة 3/أ منه على ان وزارة المواصلات تختص بتقديم الخدمات البريدية، كما منحت الحق بتملك وإدارة جميع والمرافق والتجهيزات والأعمال اللازمة لتلك الخدمات.

في عام 1985 تمت توسعة شبكة الاتصالات الأردنية بشكل ملحوظ مع انتعاش أسعار النفط وازدياد التحويل النقدي من المغتربين، وبذلك ازدهر الاقتصاد الأردني وازداد حجم الإنفاق العام من جانب الحكومة على الشبكات.

في عام 1988 تم منح رخصة للشركة الأردنية للنداء الآلي لتقديم خدمة النداء الآلي.

في عام 1992 تم تغيير اسم وزارة المواصلات إلى وزارة البريد والاتصالات.

في عام 1993 تم وضع برنامج وطني لزيادة نسبة انتشار الخدمات الهاتفية من 7.8 إلى 12 خط لكل 100 مواطن.

في عام 1993 سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع الاتصالات.

في تشرين أول 1994 تم منح أول رخصة لتشغيل خدمة الهواتف المتنقلة العامة للشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة / فاست لينك.

في عام 1995 تم إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتحولت مؤسسة الاتصالات إلى شركة ونتيجة لتغطية الاتصالات الهاتفية لكافة المناطق في المملكة تم توقيف خدمة المقاسم الهاتفية من خلال المكاتب البريدية.

في عام 1997 تم تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة تملكها الحكومة بالكامل وتم تسجيلها في سجل الشركات تحت اسم "شركة الاتصالات الأردنية" كخطوة أولى نحو خصخصة الشركة.

في عام 1999 تم منح شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة / موبايلكم رخصة لتقديم خدمة الهواتف المتنقلة في المملكة.

في عام 2000 أصبح الأردن عضواً كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وقد قدم الأردن التزاماته فيما يتعلق بقطاع الاتصالات ضمن العروض التي قدمت للانضمام إلى المنظمة والتي تضمنت تحرير قطاع الاتصالات بالكامل بنهاية عام 2004.

في عام 2000 تم تأسيس جمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية (انتاج) لخدمة الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة.

في عام 2001 بمبادرة ملكية سامية تم إطلاق برنامج الحكومة الالكترونية لغايات تطوير الأداء الحكومي ورفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام من خلال رفع سوية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن ولقطاع الاعمال باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة (مثل الشبكة العنكبوتية، والهواتف المتنقلة، والدفع الإلكتروني،...) بالإضافة إلى ضمان انسياب سهل وآمن للبيانات والمعلومات بين الدوائر الحكومية المختلفة وبين القطاع العام والخاص .

في عام 2001 تم بيع 40% من حصص شركة الاتصالات الأردنية إلى البنك العربي و فرانس تيليكوم و8% لصالح مؤسسة الضمان الاجتماعي و1% لموظفي شركة الاتصالات الأردنية.

في عام 2001 أنشئت محطات المعرفة بموجب مبادرة ملكية وتهدف الى تجسير الفجوة الرقمية وإتاحة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية في المناطق النائية والمناطق محدودة الفرص الاقتصادية والتنموية.

في عام 2002 تم تعديل قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 بموجب القانون المعدل لقانون الاتصالات المؤقت رقم 8 لسنة 2002 والذي تم بموجبه تغيير اسم وزارة البريد والمواصلات إلى "وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" والتأكيد على استقلالية هيئة تنظيم قطاع الاتصالات كما أناط بالهيئة مهام تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة.

وفي عام 2002 تم إصدار قانون الخدمات البريدية المؤقت (حيث تم اقراره من قبل مجلس الامه واصبح قانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007)، والذي تم بموجبه إنشاء شركة البريد الأردني كمشغل عام للبريد وباشرت عملها في 1 / 1 / 2003 في حين أصبحت وزارة البريد والاتصالات تعرف باسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

في تشرين الأول 2002 تم بيع ما نسبته 10.49% من أسهم شركة الاتصالات الأردنية في اكتتاب عام.

بتاريخ 19 / 12 / 2002 صدر قرار مجلس الوزراء رقم 11ب/11/16038 باعتبار شركة البريد الأردني مشغلاً للبريد العام اعتباراً من 2003/1/1 .

في عام 2003 صدرت وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، وذلك ضمن سعي الحكومة لتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية في تحرير

قطاع الاتصالات، والتي أكدت على عزم الحكومة تحرير القطاع الفرعي للاتصالات الثابتة مع نهاية عام 2004 وإنهاء الاحتكار الثنائي لشركتي الهواتف المتنقلة في بداية عام 2004.

في عام 2003 وفي ظل الاهتمام المستمر من صاحب الجلالة وإيماناً منه بأهمية التكنولوجيا ودورها في النهوض في مختلف مناحي الحياة فقد أمر بإنشاء شبكة الألياف الضوئية الوطنية / شبكة المدارس من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتسهيل تبادل المحتوى التعليمي بين الجامعات والمدارس وتشجيع المساهمة في زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم والعمل على إثراء وتطوير البحث العلمي بين المؤسسات التعليمية. وكانت باكورة هذه الإنجازات ربط ثمانى جامعات حكومية إضافة إلى البدء بشبكة المدارس التي تهدف إلى ربط حوالي 3600 مؤسسة تعليمية والتي تشمل مدارس حكومية وكليات مجتمع ومحطات معرفة ومراكز تعلم.

في عام 2003 تم منح أول رخصة لتقديم خدمات الراديو المتنقل لشركة الجيل الجديد / اكسبرس.

في أواخر 2003 قامت الهيئة بنشر برنامجها لإصدار رخصة إضافية لمشغل جديد في قطاع الاتصالات المتنقلة في المملكة تطبيقاً للسياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد.

في حزيران 2004 قامت الهيئة بنشر وثيقة للاستشارة العامة حول برنامج التراخيص المستقبلي لقطاع الاتصالات الثابتة بعد تحرير القطاع في نهاية العام 2004.

في آب 2004 تم منح رخصة لشركة أمنية للهواتف المتنقلة لتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة.

في تشرين أول 2004 تم إصدار " برنامج الترخيص الإضافي تطبيقاً لوثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد" حيث عرض البرنامج أنواع الرخص التي ستمنح للراغبين بالاستثمار وتقسّم إلى قسمين: رخص فردية ورخص فئوية.

في بداية 2005 تم تطبيق آخر مراحل خطة الترقيم الوطنية فيما يتعلق بالجزء المختص بالاتصالات المتنقلة، وذلك بإضافة خانة جديدة (ثامنة) وتوحيد رمز الاتصالات المتنقلة بالرقم (07)

بداية 2005 تم إنهاء احتكارية شركة الاتصالات الأردنية في تقديم خدمات الاتصالات الثابتة وفتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل.

في أيار 2005 تم منح أول رخصة اتصالات فردية عامة للشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات/ بتلكو – الأردن لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة

في عام 2005 تم تحويل المرخصين الفئويين السابقين وعددهم (26) مرخصاً إلى النموذج الجديد للرخصة الفئوية والمشار إليه في برنامج التراخيص المستقبلي.

بتاريخ 2005/5/11 أصدرت الهيئة أول رخصة لمشغل بريد خاص فئة محلي وبتاريخ 2005/6/26 أصدرت الهيئة رخصة مشغل بريد خاص فئة دولي.

في عام 2006 تم انتقال كل من شركة فاست لينك وشركة أمنية وشركة اكسبرس إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم.

في حزيران 2006 قررت الحكومة بيع حصتها البالغة 41.5% من أسهم شركة الاتصالات الأردنية. حيث تم بيع الأسهم إلى فرانس تيليكوم وبعض الجهات المحلية والإقليمية وتم طرح باقي الأسهم للاكتتاب في سوق عمان المالي إلا أن عملية البيع لم تنجح بالكامل وبذلك بقيت الحكومة تمتلك ما نسبته 11.6% من أسهم الشركة.

في عام 2006 أقرت الهيئة وثائق عطاء رخص استخدام ترددات الطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة (FBWA Fixed Broadband Wireless Access –) وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2006/9/12، المتضمن الموافقة على إتباع "أسلوب طرح العطاءات العامة" لمنح رخص الاستخدام للطيف الراديوي في مجال خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة والذي تم لاحقاً بموجبه منح (5) رخص استخدام ترددات إلى شركات لتقديم هذا النوع من الخدمات.

في عام 2006 حصلت الوزارة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المرحلة الفضية .

في عام 2006 تم الانتهاء من تنفيذ مشروع تطوير بوابة الحكومة الالكترونية من معلوماتية إلى تفاعلية والذي يعنى بإيجاد بوابة تفاعلية

يتم تنفيذ الدورة الكاملة للخدمات الإلكترونية من خلالها دون الحاجة للذهاب للمؤسسات المعنية بالخدمات .

في عام 2007 لتعظيم الاستفادة من شبكة الاليف الضوئية في خدمة الجهود الوطنية لتطوير وتحديث القطاع العام تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل ربط الجهات الحكومية لدعم إنشاء الشبكة الحكومية الأمانة وربط الجهات الصحية .

بتاريخ 2007/5/1 نفذ قانون الخدمات البريدية رقم (34) لسنة 2007 حيث نصت المادة (1) منه على: " يسمى هذا القانون "قانون الخدمات البريدية رقم (34) لسنة 2007 " ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية".

في أيار 2007 قرر مجلس الوزراء بتاريخ 2007/5/29 الموافقة على وثيقة السياسة العامة للحكومة لعام 2007 في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وذلك لإتاحة المجال لمزيد من فتح الأسواق والوصول إلى مرحلة المنافسة الفعالة في قطاع الاتصالات ومزيد من الإصلاح في قطاع البريد وزيادة فعالية قطاع تكنولوجيا المعلومات

في حزيران 2007 تم الانتهاء من نقل المرخصين غير الفئويين إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم بانتقال كل من شركة الاتصالات الأردنية وشركة موبايلكم.

في كانون الثاني 2008 أتمت الحكومة بيع كامل حصتها في شركة الاتصالات الأردنية بحيث أصبحت فرانس تيليكوم تمتلك 51% من أسهم الشركة، إضافة إلى حصص موزعة ما بين المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وشركة نور للاستثمار المالي، والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتبقى 7% من الأسهم للتداول في سوق عمان المالي.

في عام 2008 تم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، والتي تهدف بشكل خاص إلى تضمين تكنولوجيا المعلومات في قطاع التجارة الدولية من خلال توفير البنى التحتية من تكنولوجيا معلومات لخدمة هذه القطاعات.

في حزيران 2008 تم إطلاق خدمات اتصالات الجيل الثالث .

في عام 2008 قام برنامج الحكومة الإلكترونية بتطوير وتنفيذ مشروع الربط الإلكتروني البيني الحكومي بهدف تسهيل تبادل البيانات الحكومية بين الوزارة والمؤسسات .

في عام 2008 تم تنفيذ مشروع مفتاح البنية التحتية العامة "PKI" بهدف رفع جاهزية البنية التحتية الداعمة للتوقيع الإلكتروني والبطاقة الذكية وحماية الخدمات الحكومية الإلكترونية كما تم تفعيل شهادات التوثيق الإلكتروني من حكومة لحكومة ومن حكومة لمواطن.

في عام 2009 قامت الوزارة بتأسيس موقع الكتروني - Portal - Bridge.com.jo لخلق جسر تعاون "إلكتروني" بين القطاع الخاص والجامعات والطلبة حيث ساهمت هذه المبادرة في الربط بين احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي في التخصصات التي لها علاقة.

في منتصف آب 2009 تم منح شركة أورانج الخلوي رخصة لتقديم خدمات الجيل الثالث في المملكة.

في عام 2010 تم تأسيس أكاديمية لتدريب وتأهيل الخريجين والعاملين في القطاع وبالتعاون مع القطاع الخاص وقد هدفت الأكاديمية الى تحضير كوادر من حديثي التخرج وتجهيزهم للانخراط في سوق العمل واستهدفت هذه المبادرة تشجيع المستثمرين وشركات القطاع على تشغيل أعداد أكبر من الأردنيين وتوفير فرص عمل لهم ورفد سوق العمل الأردني بعمالة متخصصة ومؤهلة.

في عام 2010 حصلت الوزارة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المركز الثاني المرحلة البرونزية .

في حزيران 2010 تم منح الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين) رخصة لتقديم خدمات الجيل الثالث في المملكة.

في عام 2012 قامت الوزارة بإصدار أول استراتيجية وطنية للأمن السيبراني .

في كانون الثاني 2012 تم منح شركة (أمنيه) رخصة لتقديم خدمات الجيل الثالث في المملكة.

في تشرين الثاني 2012 قرر مجلس الوزراء بتاريخ 2012/11/28 الموافقة على وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام 2012.

في عام 2012 حصلت الوزارة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المركز الاول المرحلة البرونزية .

في نيسان 2014 الموافقة على طلب الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين) لترخيص الترددات في النطاقين (1800 م.هـ) و (2100 م.هـ)

في عام 2014 حصلت الوزارة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المركز الاول المرحلة الفضية .

في كانون الثاني 2015 الموافقة على طلب شركة (اورانج موبايل) لترخيص الترددات في النطاق (1800 م.هـ)

في حزيران 2015 الموافقة على طلب شركة (أمنيه) لترخيص خزمة من الترددات في النطاق (1800 م.هـ)

في عام 2015 أطلقت شركات الاتصالات خدمات الجيل الرابع مواكبة للتطور السريع في عالم الاتصالات .

في عام 2015 صدر قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015 .

في عام 2015 صدر قانون الجرائم الالكترونية رقم (27) لسنة 2015 .

في عام 2016 تم منح قطاع تكنولوجيا المعلومات اعفاءات -
وحوافز عديدة تمثلت في :

- اعفاء أنشطة قطاع تكنولوجيا المعلومات من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية عند شراء السلع أو الخدمات من داخل المملكة أو الاستيراد من الخارج.
- اعفاء أنشطة القطاع من ضريبة المبيعات عند بيع الخدمات.
- تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على دخل أنشطة تكنولوجيا المعلومات الى 5% بدلاً من 20%.
- اعفاء صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومنذ عام 2015.
- شمول قطاع تكنولوجيا المعلومات تحت مظلة القروض الميسرة من البنوك التجارية وبسعر فائدة لا يزيد عن 5%.
- الغاء شرط وجود حد ادنى للاستثمارات غير الاردنية وعدم تقييد الاستثمار في القطاع.

في عام 2016 تم إطلاق مبادرة " تدريب وتشغيل اوائل الخريجين" حيث تم اختيار 20 خريج من الأوائل من مختلف

الجامعات الرسمية لتدريبهم في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تشغيلهم. وتم تكرار هذه المبادرة في عام 2018.

في عام 2016 حصلت الوزارة على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية المركز الاول المرحلة الفضية .

في عام 2016 تم تأسيس «دائرة الريادة» بهدف دعم المشاريع الريادية ضمن مذكرة تفاهم تم توقيعها ما بين الوزارة وجمعية انتاج وغرفة تجارة عمان .

في عام 2016 بدأ العمل وبالشراكة مع القطاع الخاص على الترويج لرعاية محطات المعرفة المنتشرة في محافظات المملكة المختلفة .

في حزيران 2016 الموافقة على طلب شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج موبايل) لترخيص الترددات في النطاق (2100 م.هـ).

في عام 2016 قد أطلق جلاله الملك عبدالله الثاني بن الحسين مبادرة "ريتش 2025" لرقمته الاقتصاد والتي تأتي ترجمة للرؤية الملكية للنهوض مجددا بتكنولوجيا المعلومات ورفع سوية القطاع وتطوير ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني لتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة والوصول بالأردن ليصبح مركزا اقليميا لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة.

في نهاية عام 2016 استطاع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يحدث تقدماً ملحوظاً ارتفعت خلالها استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من 87.6 مليون دينار في عام 1999 إلى 105.6 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، ونمت الإيرادات بنسبة فاقت 350%، حيث ارتفعت من ما يقارب 300 مليون دينار في عام 1999 لتصل إلى 1.451 مليار دينار في نهاية العام 2016.

في عام 2016 أنهت الحكومة الإلكترونية أعمال مشروع البطاقة الذكية حيث تم إصدار ما يقارب من أربعة ونصف مليون بطاقة ذكية للمواطنين وتم اعتماد البطاقة الذكية حصرياً للتعاملات الحكومية والبنوك.

في عام 2017 تم العمل إعادة هندسة إجراءات 173 خدمة حكومية في عدد من الدوائر منها: امانة عمان، وزارة العدل، وزارة الداخلية، دائرة الاحوال المدنية والجوازات. كما تم العمل على اعداد تقارير اعادة هندسة اجراءات 300 خدمة حكومية في عام 2018 في عدد من الدوائر منها: وزارة الصحة، دائرة الاراضي والمساحة، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إدارة التأمين الصحي. وجاري العمل على تطبيق التوصيات على ارض الواقع وأتمته الخدمات.

في عام 2017 تم اطلاق تطبيقات الهواتف النقالة من قبل (11) مؤسسة حكومية بهدف تفعيل التواصل بين الحكومة والمواطنين وتسهيل إنجاز المعاملات الحكومية من خلال الهواتف الذكية المنتشرة بين المواطنين وتم تطوير تطبيق هاتف نقال موحد يضم (10) خدمات حكومية .

في كانون الاول 2017 الموافقة على طلب شركة شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (أورانج موبايل) لترخيص الترددات في النطاق الترددي (2600 م.هـ).

في عام 2017 وصل عدد شركات القطاع إلى ما يزيد عن (631) شركة، توظف ما يزيد عن (17412) موظف في شركات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتساهم بتشغيل ما يقارب (100000) موظف في كافة القطاعات بشكل مباشر وغير مباشر، مما يجعله القطاع الأسرع نمواً محلياً والاعلى تشغيلاً للأيدي العاملة كما بلغت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة ما نسبته 100% من سكان المملكة كما بلغ عدد مستخدمي الهاتف المتنقل خلال الفترة ذاتها إلى 9.8 مليون مشترك.

في عام 2017 تم تدريب 20 استاذ جامعي من مختلف الجامعات الاردنية على لغات البرمجة الحديثة (TOT)، بالإضافة إلى تدريب 25 طالب من الجامعات لمدة شهرين (يعادل التدريب الصيفي قبل التخرج) بالتعاون مع شركة أوراكل.

في عام 2017 تم إنشاء موقعين GUL Single ran لمختبر جامعة الأمير الحسين ومختبر جامعة مؤتة، وتم تقديم 12 وحدة لعقد المؤتمرات بالصوت والصورة لربط القطاعات الحكومية/وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع شركة هواوي/الأردن .

في عام 2018 تم اطلاق وثيقة السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بهدف اغتنام الفرص التي تسخرها الثورة الصناعية الرابعة بغية تطوير اقتصاد رقمي يساهم بالوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تسخير التكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة التي توفرها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد مثل الذكاء الاصطناعي، انترنت الاشياء وسلسلة الكتل (block chain)، بالإضافة إلى العمل على تيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة القطاعات وتنشيط برنامج التحول الالكتروني للحكومة والذي بموجبه تتبنى الحكومة التكنولوجيا الرقمية في الادارة الحكومية.

في عام 2018 عملت الوزارة وبالتعاون مع القيادة العامة – القوات المسلحة الأردنية على مراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وإصدار استراتيجية جديدة .

في عام 2018 تم الانتهاء من المرحلة الاولى لمشروع تراسل والذي يهدف لتبادل المراسلات الحكومية بين الدوائر ومتابعتها الكترونيا مما يساهم في زيادة كفاءة أداء الجهاز الحكومي وتقليل التكاليف المترتبة على نقل البريد الحكومي.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الحسين التقنية لعقد برنامج تدريبي يهدف إلى تدريب 500 خريج من خريجي القطاع على أحدث المهارات التقنية والحياتية و تطوير لغتهم الانجليزية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الفعلية لضمان تشغيلهم بعد الانتهاء من فترة التدريب .

في عام 2018 تم إطلاق مبادرة " تفعيل مكاتب البريد لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية والترويج لها" حيث تم تدريب 300 خريج من خريجي تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين من خلال مكاتب البريد المنتشرة في محافظات المملكة المختلفة.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة ساغو الدولية للتدريب والتعليم لتدريب 65 خريج في محافظة اربد وتأمين تشغيلهم ووصلت نسبة التشغيل بينهم الى 100% .

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع أكاديمية Palo Alto Networks وبناء على هذه المذكرة وقعت الأكاديمية اتفاقيات مع خمس جامعات أردنية تتضمن إنشاء مراكز تدريبية معتمدة ضمن هذه الجامعات ليتم من خلالها توفير التدريب المتطور في مجال الأمن السيبراني من خلال تدريب أعضاء الهيئة التدريسية .

في عام 2018 تم توقيع مذكرة مع شركة جالاكسي، حيث تم عقد 12 ورشة عمل تعريفية في مختلف محافظات المملكة على موضوعي الذكاء الاصطناعي والهاكر الأخلاقي .

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة مجلسنا للتنمية المجتمعية (Civic) وبناء عليها تم تحويل محطة معرفة الأزرق إلى حاضنة أعمال لريادي الأعمال بهدف زيادة فرص العمل وتشجيع العمل الريادي.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع منصة إدراك والتي تهدف إلى التعريف بمنصة إدراك للتعلم المدرسي من خلال تسخير "محطات المعرفة" لزيادة الوعي بين معلمي وطلاب المدارس في الأردن عن أهمية هذه المنصة في توفير تعليم نوعي لملايين الأفراد.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة طلال أبو غزالة لتحويل محطات المعرفة الى حاضنات اعمال ومراكز للتدريب.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الاميرة سمية للتعاون في مجالات التدريب والابحاث وقد تم اختيار 5 مشاريع للطلاب لغايات اعدادها لصالح الوزارة وهي عبارة عن انظمة تخدم عمل الوزارة وينفذها الطلبة في مشاريع تخرجهم بهدف تقليل التكاليف وزيادة تشجيع الطلبة على الابتكار والابداع .

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الإماراتي لإطلاق مبادرة مليون مبرمج اردني بهدف تأهيل وصقل مهارات الشباب وإثراء معارفهم وتطوير قدراتهم وبناء خبراتهم في مجالات العلوم المتقدمة وتوفير التدريب العلمي المتخصص لهم لمساعدتهم على إتقان لغة البرمجة والتفوق فيه.

في عام 2018 تم توقيع مذكرتي تفاهم مع كل من شركة "تخطيط الصوت لتطوير البرمجيات" وشركة "الخدمات الأمنية لصناعة البرمجيات" لتوظيف الخريجين في كل من محافظة الكرك واربد داخل محطات المعرفة وذلك من أجل تشجيع التوظيف في المحافظات

خارج محافظة العاصمة ومن أجل الاستفادة من البنى التحتية لمحطات المعرفة.

في عام 2018 تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات في حكومة العراق بهدف التعاون ونقل الخبرات وفتح المجال امام الشركات الاردنية للمساهمة في اعمار العراق.

في عام 2018 تم تشكيل لجنة ريادة الأعمال بموجب قرار مجلس الوزراء من مختلف المؤسسات الحكومية والمهنية والشركات الريادية وصناديق الاستثمار والحاضنات والمسرعات في الأردن حيث أن المهمة الأولى للجنة تمثلت في إجراء دراسة لإعداد مسودة قانون الريادة.

في عام 2019 صدر قانون الامن السيبراني رقم (16) لسنة 2019 .

في عام 2019 صدر قانون إلغاء قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية رقم (20) لسنة 2019.

بتاريخ 2019/9/16 صدر قانون معدل رقم 19 لسنة 2019 (قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2019) وبموجبه تم تعديل مسمى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

في عام 2019 تم اطلاق تطبيق سند .

في عام 2019 حصلت وزارة "الاقتصاد الرقمي والريادة" بالمركز الثاني بمسابقة القلب الكبير والتي عقدت في العاصمة الدنماركية (كوبنهاجن) وذلك ضمن المبادرات الاجتماعية والإنسانية التي انطلقت خلال السنوات الماضية والتي سعت ومن خلال اللجنة الاجتماعية للوزارة بالتعاون مع الامن العام الى تدعيم وتعزيز النهج الإنساني وتقديم المساعدات للأشخاص المحتاجين والوصول الى جميع المناطق المصنفة ضمن المناطق الأشد حاجة.

في عام 2020 تم الانتهاء من ربط و تشغيل 1817 موقع في محافظة عمان و العقبة و أقاليم الشمال و الجنوب من خلال تنفيذ شبكة ألياف ضوئية تتكون من 1800 كم من الكوابل الأرضية و 1700 كم من الكوابل الهوائية المعلقة على أعمدة الكهرباء و أجهزة ربط ، حيث تتضمن مواقع تعليمية و حكومية و صحية.

أما الطوابع البريدية:

فقد كانت الطوابع المستعملة شرق الأردن قبل عام 1918 هي الطوابع العثمانية وفي العهد الفيصلي خلال المدة 1918- 1920 صدرت طوابع بريدية بإسم المملكة العربية في سوريا، وبعد تأسيس الإمارة استعملت في البداية طوابع المملكة العربية السورية ثم قام احد المستشارين البريطانيين بجلب كميات من الطوابع الفلسطينية والتي وشحت بعبارة شرق الأردن وفي شهر تشرين ثاني عام 1927 صدرت طوابع طبعت خصيصاً للأردن وتحمل صورة جلاله المغفور له الملك عبدالله الاول بن الحسين مؤسس الأردن وأميرها آنذاك وقد

صدرت مجموعات طوابع أردنية تذكارية خلال الأعوام 1927 - 1933 تحمل مناسبات عديدة مثل صدور أول دستور لإمارة شرق الأردن عام 1928 والجراد عام 1930 وأماكن أثرية عام 1933، ولكن أول مجموعة طوابع تذكارية لمناسبة وطنية صدرت في 25 / 5 / 1946 بمناسبة الإستقلال وثاني مجموعة 1947 بمناسبة تأسيس المجلس النيابي، وأول مجموعة طوابع أردنية لمناسبة عالمية كانت عام 1949 بمناسبة مرور 57 عاماً على تأسيس الاتحاد البريدي العالمي UPU أما أول مجموعة طوابع تذكارية تحمل صورة جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه فهي (ذكرى إعتلاء العرش) والتي صدرت في 1 / 10 / 1953 وهي أيضاً أول طوابع تصدر في عهد الحسين ومكونه من 6 طوابع، وفي عهد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين كان أول صدور لطابع بريد هو بمناسبة العيد الثامن والثلاثون لميلاد جلالته بتاريخ 30 / 1 / 2000.